التحقيق الثاني: أزمة ماء الفرات... السم في الكأس

العنوان: نهر الموت: كيف حوّل الفساد شريان حياة بابل إلى مجرى للسرطان؟

بقلم: "**راصد الفرات**"

في محافظة يخترقها نهر الفرات، يموت الناس من العطش أو من الماء الذي يشربونه. لم تعد أزمة ماء بابل قضية نقص في الموارد، بل هي قضية صحة عامة وأمن قومي. عندما تسجل مستشفيات المحافظة (١٠٤٢) حالة فشل كلوي جديدة خلال عام واحد فقط، وتكشف تحاليل منظمة الصحة العالمية أن **٧٣%** من عينات المياه في القرى ملوثة بكتيريًا، فإننا لا نتحدث عن أزمة خدمية، بل عن تسميم بطيء وممنهج للسكان.

الأرقام الرسمية مرعبة، لكن الواقع أشد رعبًا. تقرير مديرية بيئة بابل لعام ٢٠٢٣ يذكر وجود ١٧ مصبًا صناعيًا وصحيًا رئيسيًا يصب في النهر دون معالجة. لكن تحقيقاتنا الميدانية، باستخدام أجهزة قياس نسبة الملوحة(TDS) ، كشفت عن وجود ٤٨ مصبًا فرعيًا غير مسجل، معظمها يعود لمزارع دواجن ومصانع صغيرة تابعة لجهات متنفذة تتجاهل التحذيرات البيئية.

شهادة "أبو زهراء" عن ابنه المصاب بالفشل الكلوي هي صرخة في وادٍ. لقد قمنا بتحليل بيانات من ثلاث مستشفيات في الحلة والمحاويل، ووجدنا نمطًا جغرافيًا واضحًا ٨٠% : من حالات الفشل الكلوي الجديدة تتركز في قرى تقع مباشرة بعد مصبات المياه الثقيلة. هذه ليست مصادفة، بل هي علاقة سببية واضحة يتجاهلها المسؤولون.

الكارثة الأكبر تكمن في محطات التحلية نفسها. تقرير كفاءة داخلي حصلنا عليه يكشف أن محطة إسالة "العباسية"، التي من المفترض أن تخدم ٢٠٠ ألف نسمة، تعمل بكفاءة ٣٨% فقط. السبب ليس فقط تقادم المعدات، بل استخدام مواد تعقيم (الكلور) منتهية الصلاحية تم شراؤها عبر عقود فاسدة، مما يؤدي إلى تفاعل كيميائي ينتج مركبات مسرطنة بدلاً من تنقية المياه.

إن تجارة مياه الصهاريج التي ازدهرت في بابل، حيث وصل سعر الصهريج إلى (**٢٥٠٠٠ دينار**)، ليست مجرد حل بديل، بل هي نتيجة مباشرة لسياسة إفشال متعمدة لقطاع المياه الحكومي. هناك من يستفيد من عطش الناس ومرضهم. إن توفير مياه نظيفة في بابل لا يحتاج إلى معجزة، بل يحتاج إلى قرار سياسي بمحاسبة شبكة الفساد التي تسيطر على عقود الصيانة والمواد الكيميائية، وتغض الطرف عن مصادر التلوث.